قياس مخاطر الائتمان المصرفي
ودورها في تحقيق الافصاح المحاسبي بالمصارف العراقية
(أطار مقترح)

ثامر قاسم داود شيماء مهدي كريم

مستخلص

تلعب وظيفة الائتمان المصرفي دوراً هاماً في تحقيق أهداف المصارف التجارية ، حيث يسيطر الائتمان على معظم أصول هذه المصارف ، كما يساهم الائتمان بالنصيب الاكبر من الدخل التشغيلي لها ، ويواجه الائتمان المصرفي تحدياً كبيراً يتمثل في مخاطر الائتمان المصرفي والتي تعوق تحقيق الائتمان المصرفي لأهدافه ، وقد تبين للباحث أنه بالرغم من تأكيد معايير المحاسبة الدولية على ضرورة الافصاح عن المخاطر المتعلقة بالأصول ومن بينهما الائتمان المصرفي ، وكذلك الافصاح عن المبالغ التي يتم تخصيصها لمواجهة الخسائر المحتملة في هذا الائتمان ممثلة في مخصص الائتمان ، إلا أن واقع الافصاح الحالي عن مخاطر الائتمان المصرفي ومخصصه يشير إلي أنه يواجه قصوراً شديداً يحول دون تحقيق الفائدة المطلوبة لمستخدمي القوائم المالية للمصارف وذلك للوقوف على حقيقة نشاط الائتمان بهذه المصارف ، كما أن تكوين مخصص الائتمان بوضعه الحالي يحتاج إلي تطوير ليتلاءم مع مخاطر الائتمان بشكل أكثر فعالية ، وفي سبيل مواجهة أوجه القصور السابقة فقد قام الباحث باقتراح أطار لقياس مخاطر الائتمان المصرفي وذلك بهدف تطوير الافصاح المحاسبي عن هذه المخاطر ومخصصها بما يحقق أهداف مستخدمي القوائم المالية للمصارف بصورة أفضل وأكثر فعالية ، بالإضافة إلي تطوير أسلوب تكوين مخصص الائتمان ليتم بشكل أكثر دقة وموضوعية .

Abstract

Bank credit function plays an important role in realizing the targets of commercial banks , so that the credit dominate the most of assets for these banks , also the credit contribute by bigger share of operational income for these banks .Bank credit faces high challenge that it is bank credit risks which hinder realizing goals of bank credit . the researcher discover that in spite of the international accounting standards assured that it is necessary to disclose about risks related assets, which include bank credit, and also disclosure about fund which specified to face probable loss for this credit , but the recent disclosure about bank credit risks and its provision indicate that it faces sever defect which hinder to realizing benefits needed for users of banks statements to recognize real bank credit activity, as well recent credit provision formation needs to develop to be more convenience with credit risks .To face all these criticisms , the researcher suggest a model for measure bank credit risks aiming to develop the accountancy disclosure about this risks and its provision which realize the targets of bank statement users more effectively , and develop the method of credit provision formation to complete more accurately

المقدمة

تلعب وظيفة الائتمان المصرفي دوراً هاماً في تحقيق أهداف البنوك التجارية ، فالقروض هي التي تسيطر على الاصول القائمة في معظم المصارف وتمثل القروض من 50% - 70% من إجمالي هذه الاصول ، كذلك فان القروض هي التي تولد النصيب الاكبر من الدخل التشغيلي لهذه المصارف ، وذلك بسبب أن القروض الجيدة هي أكثر أصول المصرف ربحية .

وحتى هذه اللحظة فان التحدي الاكبر الذي يواجه الائتمان المصرفي هو مشكلة مخاطر الائتمان المصرفي ، حيث تعمل هذه المخاطر في اتجاه عكسي ضد تحقيق اهداف الائتمان .

وقد أكدت معايير المحاسبة الدولية على ضرورة بيان وتوضيح المخاطر المتعلقة بالأصول والالتزامات المثبتة بميزانية البنك وكذلك التي لا تظهر بالميزانية العمومية وذلك بالشكل الذي يلبي متطلبات واحتياجات مستخدمي القوائم المالية للمصارف ، كما أكدت هذه المعايير على ضرورة الافصاح عن أية مبالغ يتم تخصيصها لمواجهة الخسائر المحتملة في القروض سواء كانت هذه المبالغ لمواجهة قروض بعينها أو كانت لمواجهة الاخطار العامة للإقراض.

وقد تبين للباحث أن الافصاح المالي عن مخاطر الائتمان المصرفي ومخصص هذا الائتمان ، بالقوائم المالية للمصارف فيه قصوراً شديداً ، حيث جاء هذا الافصاح موجزاً وغامضاً بشكل لا يفي بمتطلبات معايير المحاسبة الدولية ولا يفي باحتياجات مستخدمي القوائم المالية للمصارف من ملاك ومقرضين ومودعين وجهات رقابية ، حيث لم يوضح هذا الافصاح حجم المخاطر الائتمانية التي يواجهها المصرف وكذلك حجم الديون الجيدة والديون غير الجيدة ، وأيضاً قيمة المخصصات التي يجب تكوينها طبقاً لحجم المخاطر الائتمانية .

تبين أيضاً للباحث عدم توضيح الاسس التي استندت إليها البنوك في تكوين المخصص الخاص بالائتمان ، والتي تعتبر مطلبا هاما يجب الوفاء به من أجل توفير رؤية أوضح حول سلامة هذه المخصصات وكفايتها.

ومن ذلك المنطلق وبغرض معالجة أوجه القصور السابقة قام الباحث باقتراح أطار لقياس المخاطر الائتمانية ، كما قام أيضاً باقتراح أطار لقياس المخاطر الائتمانية وذلك بهدف تطوير الافصاح المحاسبي عن هذه المخاطر وكذا تطوير الافصاح المحاسبي عن مخصص الائتمان المكون لمواجهة هذه المخاطر ، بالإضافة إلي تطوير الأسس المستخدمة في تكوين مخصص الائتمان بالمصارف التجارية ، وكل ذلك التطوير بهدف توفير إفصاح أوضح وأشمل بحيث يلبي احتياجات مستخدمي القوائم المالية للمصارف بصورة أفضل ، وكذلك تكوين مخصص الائتمان بشكل أكثر سلامة و موضوعية بما يساهم في تدعيم المركز المالي للمصرف .

منهجية البحث

مشكلة البحث :

١. أن الافصاح المالي عن مخاطر الائتمان المصرفي ومخصص هذا الائتمان ، بالقوائم المالية للمصارف فيه قصوراً شديداً ، حيث جاء هذا الافصاح موجزاً وغامضاً بشكل لا يفي بمتطلبات معايير المحاسبة الدولية ولا يفي باحتياجات مستخدمي القوائم المالية للمصارف من ملاك ومقرضين ومودعين وجهات رقابية .

٢. عدم توضيح الاسس التي استندت إليها البنوك في تكوين المخصص الخاص بالائتمان ، والتي تعتبر مطلبا هاما يجب الوفاء به من أجل توفير رؤية أوضح حول سلامة هذه المخصصات وكفايتها .

أهمية البحث :

يستمد البحث أهمية من دور المصارف في تنشيط حركة الاقتصاد الوطني وحجم المخاطر المصرفية التي تهددها والتي قد تؤدي الى الانهيار والافلاس فضلا عن مسؤولية أدارة المصرف في تحديد هذه المخاطر واتخاذ السياسات المناسبة لتقليل أثرها على استمرار المصرف بنشاطه والافصاح عنها في تقاريرها المالية

فرضية البحث

١- قصور الافصاح المحاسبي عن مخاطر الائتمان المصرفي ومخصصاته بواقعة الحالي في تلبية احتياجات

مستخدمي القوائم المالية للمصارف بالشكل الامثل .

٢- يمكن توفير أسس أكثر موضوعية وشمول لتكوين مخصصات الائتمان المصرفي .

٣- عدم اعتماد كل من الافصاح المحاسبي عن مخاطر الائتمان ، وتكوين مخصصات الائتمان المصرفي على الأسس الحديثة في قياس مخاطر الائتمان المصرفي ، وبالتالي عدم استفادة كل منهما من مزايا هذه الاسس .

٤- امكانية استحداث نموذج لقياس مخاطر الائتمان المصرفي بالشكل الذي يفي بتطوير الافصاح المحاسبي عن هذه المخاطر ومخصص الائتمان وكذا تطوير تكوين هذا المخصص.

هدف البحث :

يهدف هذا البحث إلي ما يلي :

1- قياس مخاطر الائتمان المصرفي بشكل أعمق وأحوط من خلال اقتراح نموذج خاص بالإفصاح عنها .

2 تطوير الافصاح المحاسبي عن مخاطر الائتمان المصرفي ومخصصة لتوفير رؤية أشمل وأوضح بالنسبة لمستخدمي القوائم المالية للبنوك.

3 - توفير أساس أكثر موضوعية وشمولاً لتكوين مخصصات الائتمان المصرفي بما يساهم في تدعيم المراكز المالية للمصارف بصورة أفضل .

حدود البحث

1- سوف يتم تطوير الافصاح المحاسبي للمصارف التجارية في حدود النشاط الائتماني للمصارف دون أن يمتد ذلك التطوير إلى الانشطة الأخرى للمصارف .

2- يقتصر البحث على الدراسة النظرية فقط دون أن يمتد للتطبيق العملي .

خطة البحث

بغرض تحقيق هدف البحث وفي اطار فروضه وحدوده قام الباحث بتقسيم هذه الدراسة إلى المباحث الأربعة التالية :

المبحث الأول : الافصاح المحاسبي عن مخاطر الائتمان المصرفي ومخصصه بين متطلبات المعايير المحاسبية وواقع التطبيق العملي .

المبحث الثاني : المعايير المقترحة لقياس مخاطر الائتمان المصرفي.

المبحث الثالث : الاطار المقترح لقياس مخاطر الائتمان المصرفي.

المبحث الرابع : تطوير الافصاح المحاسبي عن مخاطر الائتمان المصرفي ومخصصه ، وتطوير تكوين مخصص الائتمان في ضوء النموذج المقترح.

المبحث الأول

الافصاح المحاسبي عن مخاطر الائتمان المصرفي ومخصصه بين متطلبات المعايير المحاسبية وواقع التطبيق العملي

تعد المحاسبة وظيفة خدمية ووسيلة اتصال ، حيث تتمثل في نظام معلومات متكامل يكفل قياس وعرض الاحداث المالية للوحدة الاقتصادية وتحديد آثارها على المركز المالي ونتائج أعمالها بما يوفر المعلومات للأطراف المستفيدة منها .

ولقد أكدت معايير المحاسبة الدولية على أهمية الافصاح كوظيفة أساسية من وظائف المحاسبة باعتبارها أداة قياس وافصاح في الدرجة الاولى ، وأشارت إلى أنه يجب أن يشتمل الافصاح المحاسبي على جميع المعلومات التي يمكن أن تفيد مستخدمي القوائم المالية بهدف أظهار حقيقة المركز المالي للوحدة الاقتصادية وما يرتبط به ، سواء في صلب قائمة المركز المالي أو خارجها ،كما راعت معايير المحاسبة الدولية طبيعة النشاط الخاص المصارف والمؤسسات المالية المشابهة ، وأدركت جيداً الخصوصية الشديدة التي يتسمون بها ، لذا فقد أفردت معايير المحاسبة الدولية معياراً خاصاً عن الافصاح بالقوائم المالية للمصارف والمؤسسات المالية المشابهة .

وأشار معيار المحاسبة الدولي رقم (٣٠) الى أن مستخدمو القوائم المالية للمصارف بحاجة الى معلومات مناسبة يمكن الاعتماد عليها وذلك حتى تساعدهم في تقييم أداء البنك ومركزه المالي ، وتكون مفيدة لهم عند اتخاذ القرارات الاقتصادية ، وأشارت كذلك إلى حاجة هؤلاء المستخدمين إلى معلومات تساعدهم على تفهم السمات الخاصة بالعمليات التي يزاولها المصرف بصورة افضل .

وكانت معايير المحاسبة الدولية أكثر تحديداً حينما أشارت صراحة إلي أن مستخدمو القوائم المالية يهتمون – من ضمن ما يهتمون – ببيان المخاطر المتعلقة بالأصول والالتزامات المثبتة بميزانية المصرف وكذلك التي لا تظهر بالميزانية العمومية ، وكذلك يهتمون بقدره المصرف على الوفاء بالالتزامات ، وبالتالي فانه يجب الافصاح عن أية مبالغ تجنبا لمواجهة المخاطر المصرفية بصورة عامة ، وبطبيعة الحال فان مخاطر الائتمان المصرفي تعتبر أهم المخاطر المتعلقة بالأصول على وجه الاطلاق ، حيث يسيطر الائتمان المصرفي على معظم أصول المصرف كما سبق الاشارة إليه .

وقد أكدت معايير المحاسبة الدولية أيضاً على أن الامر قد يحتاج إلى الافصاح عن السياسات المحاسبية التي تتناول أسس تحديد أعباء المخاطر المصرفية العامة ، والتي يعتبر أهمها مخاطر الائتمان المصرفي .

ويتضح مما سبق أن معايير المحاسبة الدولية أكدت على أهمية الافصاح عن مخاطر الائتمان المصرفي ، وكذلك مخصص الائتمان المصرفي والتي تعتبر مبالغ مجنبة لمواجهة هذه المخاطر ، حيث يساهم الافصاح عن هذا النشاط في رسم صورة واضحة وصادقة لمستخدمي القوائم المالية للمصارف عن حقيقة نشاط الائتمان ومدى كفاءته وجودته ، وسبل مواجهة المخاطرة مالياً.

ويتفق ذلك الاتجاه تماماً مع مبدأ كفاية الافصاح والذي يزيد من فعالية الافصاح المحاسبي ، وبالتالي فان مبدأ كفاية الافصاح يتطلب الافصاح الواضح والكافي عن كل الامور الهامة والمؤثرة الخاصة بنشاط وقرارات الائتمان المصرفي والتي أهمها هي مخاطر الائتمان المصرفي ومخصصه .

وإذا كان الفكر المحاسبي من جانب ، والمعايير المحاسبية من جانب أخر قد أكدا على أهمية الافصاح المحاسبي عن مخاطر الائتمان المصرفي ومخصصه ، إلا أنه قد استرعي انتباه الباحث من خلال استعراضه للقوائم المالية المنشورة للبنوك والايضاحات المتممة لها وذلك خلال السنوات الأخيرة القريبة قصور الافصاح المحاسبي بالنسبة لموضوع مخاطر الائتمان المصرفي بشكل شديد.

ويرى الباحث أن الافصاح عن مخاطر الائتمان المصرفي في المصارف العراقية يواجه قصوراً شديداً من حيث عدم توفير أية بيانات عن حجم هذه المخاطر بالتفصيل بحيث توفر لمستخدمي القوائم المالية رؤية واضحة عن حقيقة نشاط الائتمان الخاصة بالمصرف ومدى كفاءته وجودته ، كذلك لم يوفر هذا الافصاح معلومات عن قيمة الديون المتعثرة أو الغير منتظمة ، وكذلك مستويات الائتمان المصرفي المختلفة تبعا لدرجة جودتها في ضوء حجم المخاطر التي تواجهها .

أما بالنسبة لمخصصات الائتمان فقد فأن الإيضاحات المتممة في قوائم المركز المالي للمصارف العراقية تبين رصيد هذه المخصصات أول الفترة والحركة التي تمت على هذه المخصصات بالإضافة والخصم ، ثم رصيد هذه المخصصات أخر الفترة .

ويرى الباحث أن الافصاح عن مخصصات الائتمان بهذه الصورة يواجه أيضاً قصوراً، حيث لم يوضح قيمة مخصص الديون الجيدة أو المنتظمة أو قيمة مخصص الديون غير المنتظمة أو المتعثرة (الرديئة) كل على حدة ، كما يجب أن يتناول الافصاح عن هذه المخصصات بالإضافة إلي ما سبق قيمة المخصص لكل مستوى ائتماني حسب درجة المخاطرة التي يواجهها وذلك حتى تكتمل الصورة بالنسبة لمستخدمي القوائم المالية للمصارف من خلال تعرفهم على قيمة هذه المخصصات ومدى كفايتها لمواجهة مخاطر الائتمان المؤكدة او المحتملة .

المبحث الثاني

المعايير المقترحة لقياس مخاطر الائتمان المصرفي

تناول هذا المبحث بناء نموذج لقياس مخاطر الائتمان المصرفي متمثلة في وضع معايير لقياس مخاطر الائتمان المصرفي ، ويري الباحث أن هذه المعايير تتمثل في مجموعة من المتغيرات التي تتعلق بدرجة وثيقة بوظيفة الائتمان المصرفي والتي من طبيعتها أن تحمل في طياتها المخاطر التي تعرف بمخاطر الائتمان المصرفي

وقد تم تقسيم معايير قياس مخاطر الائتمان المصرفي إلى ثلاثة مجموعات كما يلي :

أ- معايير طبيعة العميل . ب- المعايير الإدارية. جـ- المعايير المالية .

سوف نتناول كل مجموعة عدة معايير متسقة فيما بينها من حيث طبيعتها ، ونتناول فيما يلي المعايير الخاصة بكل مجموعة :

أ- معايير طبيعة الزبون

وتختص هذه المعايير بعدد من الخصائص أو المقاييس المرتبطة بطبيعة الزبون وتتمثل فيما يلي :

1- الانطباع المبدئي عن الزبون

ويختص هذا المعيار بشخصية العميل ، حيث يجب أن يتكون لدى المحلل الائتماني انطباع مبدئي من خلال مقابلته للزبون ومناقشته والتعرف على فكره وخبرته وكفاءته في إدارة أعماله وبالتالي يمكن تحديد المخاطر التي تواجه هذا العميل .

2- طبيعة المنتج

تساهم طبيعة المنتج الذي يقوم العميل بإنتاجه او التعامل فيه في تحديد مدي المخاطر الائتمانية للعميل بدرجة كبيرة ، ونعني بطبيعة المنتج مدي أهميته بالنسبة للسوق ، فهناك منتجات تعتبر استراتيجية أو حيوية ، بينما هناك منتجات أخري ذات أهمية محدودة في السوق، وتختلف درجة المخاطر الائتمانية حسب طبيعة المنتج .

3- الطلب على المنتج

يتحكم في الطلب على المنتج في السوق عوامل عديدة أهمها سعر وجودة هذا المنتج ، والمنتج الذي يلقي قبولاً عالياً ورواجاً في السوق يحقق للعميل مستوي مرتفع من المبيعات، بينما المنتج الذي يقابل طلباً ضعيفاً يواجه انخفاضاً في المبيعات ، وبالتالي فان درجة المخاطر الائتمانية تتراوح بين الزيادة والانخفاض تبعاً لحجم الطلب على المنتج في السوق .

4- المنافسة السوقية

تختلف درجة المنافسة التي تواجه العملاء من عميل إلي أخر ، فهناك عملاء يواجهون منافسة شديدة ، بينما هناك عملاء أخرون يواجهون منافسة محدودة، ويتحكم في درجة المنافسة السوقية عوامل عديدة أهمها طبيعة المنتج وسعره وجودته ،وتختلف درجة المخاطر الائتمانية التي تواجه العملاء تبعاً لدرجة المنافسة السائدة .

5- الضمان

من المعايير المهمة التي تساهم في تحديد المخاطر الائتمانية للعملاء هي الضمان ، فبقدر توافر ضمان كافي وجيد للعميل التي يمنح ائتمان من المصرف بقدر ما تنخفض المخاطر الائتمانية التي تواجه هذا العميل بالنسبة للبنك مانح الائتمان ، وتختلف الضمانات من حيث كفايتها وجودتها وبالتبعية تتباين المخاطر الائتمانية المترتبة على هذه الضمانات بين الارتفاع والانخفاض .

ب- المعايير الإدارية

وتتركز هذه المعايير في السمات أو الخصائص الإدارية للعميل على اعتبار أن الجوانب الإدارية هي العامل الحاكم في نجاح أو فشل المنظمات ، وتتمثل هذه المعايير فيما يلي :

1- جودة المنتج

يحظى المنتج ذات الجودة المرتفعة بطلب مرتفع في السوق وبالتالي تحقيق مستوى جيد من المبيعات ، لذا فان العميل الذي يحظى منتجه أو منتجاته بارتفاع جودتها تنخفض مخاطرة الائتمانية ، أما المنتجات منخفضة الجودة فأنها لا تستطيع تحقيق المستوي الامثل من المبيعات وبالتالي ترتفع المخاطر الائتمانية المصاحبة لها ، وترتبط الجودة بشكل رئيسي بالعنصر الإداري الذي يستطيع خلق هذه الجودة ومراقبتها من أجل الحفاظ عليها .

2- هامش الربح المقبول

يرتبط رقم هامش الربح بشكل رئيسي بدرجة الكفاءة الانتاجية للمنشاة والتي يمكن من خلالها اما تعظيم حجم الانتاج بأقل تكاليف وتعظيم ايراد المبيعات وبالتالي زيادة هامش الربح ، أو أن يكون الامر عكس ذلك وبالتالي ينخفض هامش الربح، وبصفة عامة فان العميل الذي يتمتع بتحقيق هامش ربح مرتفع فان مخاطرة الائتمانية تكون منخفضة بينما يواجه العميل الذي يحقق هامش ربح منخفض مخاطر ائتمانية مرتفعة .

3- متوسط تكلفة المنتج

تنعكس الكفاءة الإدارية للمنشاة على تكلفة المنتج بدرجة كبيرة فالمنشاة التي تتمتع اداراتها بكفاءة مرتفعة تستطيع أن ترشد تكلفة المنتج من أجل تعظيم مبيعاتها وأرباحها ، وبالتالي فان مثل هذه المنشاة تواجه مخاطر ائتمانية منخفضة ، أما المنشاة التي لا تستطيع التحكم في مستوى تكلفة منتجاتها بحيث تزيد هذه التكلفة فأنها تواجه مخاطر ائتمانية مرتفعة بسبب انخفاض مبيعاتها وأرباحها .

4- الكفاءة البيعية والتسويقية

من أهم المعايير الإدارية للحكم على الكفاءة الإدارية للمنشاة هو مدى الكفاءة البيعية والتسويقية للمنشاة ، فمن خلال هذا المعيار يمكن للمنشاة تعظيم مبيعاتها ومن ثم أرباحها وذلك من خلال الادوات البيعية والتسويقية المختلفة ، والمنشاة التي تتمتع بكفاءة بيعيه وتسويقية مرتفعة تنخفض مخاطرها الائتمانية ، أما المنشاة التي تعاني من انخفاض كفاءتها البيعية والتسويقية تواجه مخاطر ائتمانية مرتفعة .

5- القدرات الإدارية

يتوقف نجاح المنشأة بدرجة كبيرة على القدرات الإدارية المتوافرة لدى ادارتها ، فالمنشاة التي تحظي ادارتها بقدرات عالية تتوافر لها مقومات النجاح والنمو وتنخفض مخاطرها الائتمانية ، أما المنشأة التي تعاني ادارتها من انخفاض أو ضعف قدراتها الادارية فأنها لا بد أن تواجه مشكلات متلاحقة تحد من نجاحها وبالتالي فأنها تواجه مخاطر ائتمانية مرتفعة .

6- كفاءة النشاط التشغيلي

يرتبط النشاط التشغيلي للمنشاة بمجموعة من الأنشطة الخاصة بالكفاءة الانتاجية ودوران كل من المخزون والاصول وتحصيل المدنيين وأوراق القبض والتحكم في المصروفات العامة والادارية بحيث يمكن من خلال تقييم هذه الأنشطة الحكم على مدى كفاءة المنشأة في إدارة نشاطها التشغيلي ، فالمنشأة التي تتسم بارتفاع كفاءتها الانتاجية وارتفاع معدلات دوران المخزون والاصول وسرعة تحصيل المدينين وانخفاض

معدل المصروفات الادارية والعامة فأنها تتميز بارتفاع كفاءة نشاطها التشغيلي وبالتالي انخفاض مخاطرها الائتمانية ، أما المنشاة التي تعاني من سوء إدارة الأنشطة السابقة فأنها تواجه مخاطر ائتمانية مرتفعة حيث تنخفض كفاءتها التشغيلية .

ويمكن قياس كفاءة النشاط التشغيلي من خلال المؤشرات التالية (10) :

$$\text{الكفاءة الانتاجية} = \frac{\textbf{المخرجات}}{\textbf{المدخلات}} \times 100$$

$$\text{أو } \frac{\textbf{صافي المبيعات}}{\textbf{تكلفة المبيعات}} \times 100$$

$$\text{معدل دوران المخزون} = \frac{\textbf{صافي المبيعات}}{\textbf{المخزون}}$$

$$\text{معدل دوران الأصول} = \frac{\textbf{صافي المبيعات}}{\textbf{اجمالي الاصول}}$$

$$\text{متوسط فترة التحصيل} = \frac{\textbf{المدينون + أوراق القبض}}{\textbf{صافي المبيعات}} \times 365$$

$$\text{معدل المصروفات البيعية والعامة والادارية} = \frac{\textbf{المصروفات البيعية والعامة والادارية}}{\textbf{صافي المبيعات}} \times 100$$

جـ- المعايير المالية

يعتبر الجانب المالي للمنشأة من أهم المعايير التي يمكن من خلالها تحديد مدي قوة ونجاح هذه المنشأة ، كذلك تتميز المعايير المالية بموضوعيتها وهذا يجعلها محل ثقة ، وتتمثل المعايير المالية التي يمكن الاعتماد عليها عند قياس المخاطر الائتمانية فيما يلي :-

1- السابقة المالية

ترتبط السابقة المالية للعميل بمجموعة من المعايير المالية والتي سيتم تناولها فيما بعد بدءا من المعيار رقم (3) وحتى المعيار رقم (7) ، وذلك عن الثلاثة سنوات السابقة ، حيث يتم تقييم السابقة المالية للعميل من خلال هذه المعايير ، والعميل الذي يتمتع بسابقة مالية جيدة فانه يواجه مخاطر ائتمانية منخفضة ، أما العميل الذي يعاني من سابقة مالية ضعيفة فانه عادة ما يواجه مخاطر ائتمانية مرتفعة .

2- التاريخ الائتماني

يتعلق التاريخ الائتماني للعميل بحالة معاملاته الائتمانية مع البنوك خلال السنوات الماضية ، فهناك عملاء يتمتعون بتاريخ ائتماني جيد، حيث اتسمت تعاملاتهم الائتمانية مع البنوك بالانتظام في سداد مستحقات هذه البنوك في مواعيدها المقررة ، وهؤلاء العملاء يتسمون بانخفاض المخاطر الائتمانية ، أما العملاء الذين يعانون من سوء تاريخهم الائتماني فانهم يواجهون مخاطر ائتمانية مرتفعة .

3- التدفقات النقدية (11)

تعتبر حالة التدفقات النقدية الحالية والمستقبلية للمنشأة من اهم المعايير المالية التي يمكن الاعتماد عليها عند قياس المخاطر الائتمانية للمنشاة ، فالمنشاة التي تتمتع بتحقيق صافي تدفقات نقدية داخله بقيمة مرتفعة يكون لديها قدرة عالية على سداد الائتمان الممنوح لها من المصرف وبالتالي تنخفض مخاطرها الائتمانية أما المنشاة التي تعاني من ضعف تدفقاتها النقدية الداخلة تعجز عن سداد التزاماتها الى البنك في مواعيد استحقاقها وبالتالي ترتفع مخاطرها الائتمانية .

4- السيولة (12)

أن معيار السيولة يلعب دوراً هاما واساسيا في تحديد الكفاءة المالية للمنشاة ،حيث تشير درجة سيولة المنشاة إلي قدرتها على الوفاء بالتزاماتها قصيرة الاجل في مواعيد استحقاقها ،والمنشاة التي تحقق معدل جيد للسيولة ترتفع كفاءتها المالية وتنخفض مخاطرها الائتمانية ، أما المنشأة التي تعاني من تحقيق معدل سيولة سيء فأنها تعاني من أزمات متلاحقة في السيولة وبالتالي تواجه مخاطر ائتمانية مرتفعة بسبب عجزها عن سداد التزاماتها قصيرة الاجل.

ويمكن قياس السيولة لدي المنشاة من خلال المؤشرات التالية

$$\text{نسبة التداول} = \frac{\textbf{الاصول المتداولة}}{\textbf{الخصوم المتداولة}}$$

$$\text{نسبة السيولة السريعة} = \frac{\textbf{الاصول المتداولة- المخزون}}{\textbf{الخصوم المتداولة}}$$

5- الربحية

لا تزال الربحية هي المعيار الرئيسي للحكم على كفاءة المنشأة، فالربحية مؤشر قوي علي مدي نجاح المنشأة في تحقيق أهدافها ، والربحية تدعم الموقف المالي للمنشأة وتزيد من قيمتها ، خصوصاً إذا ما تم إضافة الربحية كلياً أو جزئيا إلي حقوق الملكية ، هنا تتحسن المؤشرات المالية للمنشاة ويصبح مركزها المالي أكثر قوة .

والمنشاة التي تتميز بتحقيق أرقام ونسب ربحية مرتفعة يكون لديها قدرة أكبر علي التوسع والنمو والصمود في السوق وبالتالي تنخفض مخاطرها الائتمانية ، أما المنشأة التي تنخفض نسب ربحيتها أو أنها تحقق خسائر فأنها تفقد القدرة على المنافسة بل والاستمرار وترتفع مخاطرها الائتمانية .

ويمكن قياس ربحية المنشأة من خلال المؤشرات التالية .

$$\text{العائد على المبيعات} = \frac{\textbf{صافي الربح بعد الضريبة}}{\textbf{صافي المبيعات}} \times 100$$

$$\text{العائد على حقوق الملكية} = \frac{\textbf{صافي الربح بعد الضريبة}}{\textbf{حقوق الملكية}} \times 100$$

$$\text{العائد على الاصول} = \frac{\textbf{صافي الربح بعد الضريبة}}{\textbf{اجمال الاصول}} \times 100$$

٦- الرفع المالي (13)

من أهم المعايير المالية التي يجب أخذها في الاعتبار عن قياس المخاطر الائتمانية هو حالة الرفع المالي لدى المنشأة ، ويشير الرفع المالي إلي قدرة حقوق الملكية على تحمل الديون الخارجية للمنشأة، فالمنشأة يجب أن يكون لها حدود للرفع المالي أي أن اعتمادها على الديون الخارجية يجب أن يكون بحدود وذلك في ضوء قيمة حقوق ملكيتها ، فكلما اتسم الرفع المالي للمنشأة بالانخفاض دل ذلك على زيادة اعتماد المنشأة في التمويل على مواردها الذاتية بشكل أكبر من الديون الخارجية ويدل ذلك على قوة المركز المالي للمنشأة وانخفاض اعباء التمويل وبالتالي تنخفض المخاطر الائتمانية للمنشأة ، أما المنشأة التي تزيد نسبة الرفع المالي لها عن الحدود المقررة فأنها تعتمد على الديون الخارجية بشكل يفوق حقوق ملكيتها وذلك يضعف المركز المالي للمنشأة وترتفع مخاطرها الائتمانية ، ويمكن قياس الرفع المالي للمنشأة من خلال النسب التالية:

7- مرتبة الميزانية العمومية (14)

$$\text{"Rating"} \quad \frac{\text{اجمالي الخصوم قصيرة وطويلة الاجل}}{\text{حقوق الملكية}} \quad \frac{\text{الاصول المتداولة}}{\text{الخصوم المتداولة}}$$

تشير مرتبة الميزانية العمومية إلي مدي قوة المركز المالي للمنشأة في ضوء كل من حالة السيولة وحالة الرفع المالي لديها ، ويمكن قياس Rating من خلال المعادلة التالية :

$$\text{Rating} = \left\{ \frac{\text{الاصول المتداولة- المخزون}}{\text{الخصوم المتداولة}} \right\} - (\text{يطرح}) \left\{ \frac{\text{اجمالي الاصول}}{\text{حقوق الملكية}} \right\} \left\{ \frac{\text{اجمالي الخصوم}}{\text{حقوق الملكية}} \right\}$$

ويمكن الحكم على نتيجة Rating من خلال التصنيف التالي (15) :

- إذا كانت Rating > 1 ، دل ذلك على جودة النسبة بصورة جيدة .
- إذا كانت 1 > Rating > - 2.5 ، دل ذلك على أنها متوسطة الجودة .
- إذا كانت Rating < - 2.5 ، دل ذلك على أنها سيئة .

وبالتالي فان المنشأة التي تحقق Rating > 1 فأنها تحمل مخاطر ائتمانية منخفضة ، والمنشأة التي تحقق

1> Rating > - 2.5 تحمل مخاطر ائتمانية متوسطة ، أما المنشأة التي تحقق Rating < - 2.5 فانها تحمل مخاطر ائتمانية مرتفعة .

المبحث الثالث

أطار مقترح لقياس مخاطر الائتمان المصرفي

يمكن صياغة النموذج المقترح لقياس مخاطر الائتمان المصرفي من خلال الخطوات التالية :

١- تحديد مستويات المخاطر الائتمانية

يمكن تصنيف مستويات المخاطر الائتمانية التي يمكن أن تواجه العميل إلي المستويات التالية والتي تتدرج من الأدنى إلى الأعلى :

المستوى الأول	مخاطر منخفضة
المستوى الثاني	مخاطر معتدلة
المستوى الثالث	مخاطر مقبولة
المستوى الرابع	مخاطر مرتفعة نسبياُ
المستوى الخامس	مخاطر مرتفعة
المستوى السادس	مخاطر مرتفعة جداُ

2- تطبيق مستويات المخاطر الائتمانية على معايير قياس المخاطر الائتمانية

تناولنا في المبحث السابق معايير قياس المخاطر الائتمانية وقمنا بتقسيمها إلي ثلاثة مجموعات ، المجموعة الأولي وهي معايير طبيعة العميل وتضم 5 معايير ، والمجموعة الثانية وهي المعايير الإدارية وتضم 6 معايير ، أما المجموعة الاخيرة فهي المعايير المالية وتضم 7 معايير ، وبتطبيق مستويات المخاطر الائتمانية المقترحة بالخطوة السابقة على هذه المعايير الثمانية عشر يصبح لكل معيار(٦) ستة مستويات من المخاطر الائتمانية .

3- دراسة وتقييم كل معيار من معايير قياس المخاطر الائتمانية وتحديد الـScore الخاص به :

يتم في هذه الخطوة دراسة وتقييم كل معيار من معايير قياس المخاطر الائتمانية وذلك بالنسبة لكل عميل بهدف قياس مخاطرة الائتمانية ، وفي ضوء هذا التقييم يتم إعطاء كل معيار من المعايير السابقة Score محدد تتراوح قيمته من 6-1 وذلك حسب درجة مخاطر المعيار ، بحيث يحصل المعيار الاقل مخاطر على Score قيمته6 ، ثم تتجه مخاطر المعيار إلى درجات أعلى فأعلى بقيم صحيحة (دون كسور) إلى أن نصل إلى أعلى مخاطر للمعيار والتي تحققScore قيمته 1.

4- ربط الـ Score الخاص بقياس المخاطر الائتمانية بمستويات المخاطر الائتمانية

يتم ربط الـ Score الخاص بقياس المخاطر الائتمانية والمحدد في الخطوة السابقة بمستويات المخاطر الائتمانية وذلك بالشكل التالي :

مستوي المخاطر الائتمانية	Score قياس المخاطر الائتمانية	درجة المخاطر الائتمانية
الاول	6	مخاطر منخفضة
الثاني	5	مخاطر معتدلة
الثالث	4	مخاطر مقبولة
الرابع	3	مخاطر مرتفعة نسبياً
الخامس	2	مخاطر مرتفعة
السادس	1	مخاطر مرتفعة جداً

5- تحديد أوزان الاهمية للمعايير الثمانية عشر لقياس المخاطر الائتمانية

نظراً لاختلاف طبيعة كل معيار من معايير المخاطر الائتمانية فبالتالي يكون هناك اختلاف في مدي أهمية هذا المعيار عند قياس المخاطر الائتمانية ، لذا فانه من الضروري تحديد اوزن اهمية لكل معيار من معايير قياس المخاطر الائتمانية الثمانية عشر ، ويقترح الباحث أن تكون هذه الاوزان كما يلي والتي تتراوح قيمتها من (١٠-١)

معايير طبيعة العميل

مسلسل	المعايير	الأوزان (١٠-١)
1	الانطباع المبدئي عن العميل	٤
2	طبيعة المنتج	7
3	الطلب على المنتج	9
4	المنافسة السوقية	5
5	الضمان	7

ملاحظة :- الاوزان المستخدمة أفتراضية.

المعايير الإدارية

مسلسل	المعايير	الاوزان(١٠-١)
6	جودة المنتج	٨
7	هامش الربح المقبول	٧
8	متوسط تكلفة المنتج	8
9	الكفاءة البيعية والتسويقية	8
10	القدرات الإدارية	٧
11	كفاءة النشاط والتشغيلي	٩

المعايير المالية

مسلسل	المعايير	الأوزان (١٠-١)
12	السابقة المالية	٩
13	التاريخ الائتماني	8
14	التدفقات النقدية	٧
15	السيولة	8
16	الربحية	9
17	الرفع المالي	7
18	**Rating مرتبة الميزانية العمومية**	٨

6- ترجيح الـ Score الخاص بمعايير قياس المخاطر الائتمانية

يتم ترجيح الـ Score الذي حققه كل معيار من معايير قياس المخاطر الائتمانية بوزن الاهمية الخاص بهذا المعيار والمحدد خلال الخطوة السابقة لنحصل في النهاية على الـ Score المرجح بأوزان الاهمية.

7- تحديد النسبة المئوية العامة للمخاطر الائتمانية للزبون

بعد تحديد الـ Score المرجح بأوزان الاهمية لكل معيار من المعايير الثمانية عشر لقياس المخاطر الائتمانية للزبون يتم حساب النسبة المئوية لكل مجموعة من المعايير لقياس مدى كفاءة طبيعة العميل والكفاءة الادارية والمالية له ثم يتم بعد ذلك حساب النسبة المئوية العامة للمخاطر الائتمانية للزبون .

8- تحديد مستوى المخاطر الائتمانية في ضوء النسبة المئوية المحققة للمخاطر الائتمانية للزبون

يمكن ربط النسبة المئوية للمخاطر الائتمانية التي حققها الزبون بمستويات المخاطر الائتمانية وذلك كما يلي :

مستوي المخاطر الائتمانية	النسبة المئوية Score	درجة المخاطر الائتمانية
الأول	أكبر من 90 % - 100%	مخاطر منخفضة
الثاني	أكبر من 75%- 90%	مخاطر معتدلة
الثالث	أكبر من 50% - 75%	مخاطر مقبولة
الرابع	أكبر من 40% - 50%	مخاطر مرتفعة نسبيا
الخامس	أكبر من 25% - 40%	مخاطر مرتفعة
السادس	من 1% - 25%	مخاطر مرتفعة جداُ

٩- تحديد التصنيفات الائتمانية في ضوء نتائج قياس مخاطر الائتمان

العملاء الذين يحققون نتائج تقع من المستوى الأول إلى المستوى الثالث يصنفون عملاء منتظمين وتصنف ديونهم على أنها جيدة ، والعملاء الذين يحققون نتائج تقع من المستوى الرابع حتى المستوى السادس يصنفون عملاء متعثرون وتعتبر ديونهم غير جيدة وبالنسبة لهؤلاء العملاء المتعثرون يمكن اعادة تصنيف ديونهم إلى ديون دون المستوى وديون مشكوك في تحصيلها ، وديون رديئة وذلك من المستوى الرابع إلى المستوى السادس على التوالي، وبالتالي يمكن تصنيف الديون في اطار مستويات مخاطر الائتمان كما يلي :

المستوى	المخاطر الائتمانية	تصنيف الديون
الأول	مخاطر منخفضة	ديون جيدة
الثاني	مخاطر معتدلة	ديون جيدة
الثالث	مخاطر مقبولة	ديون جيدة
الرابع	مخاطر مرتفعة نسبيا	ديون غير جيدة (دون المستوي)
الخامس	مخاطر مرتفعة	ديون غير جيدة (مشكوك في تحصيلها)
السادس	مخاطر مرتفعة جدا	ديون غير جيدة (رديئة)

١٠- تكوين مخصص الائتمان

يتم تكوين مخصص الائتمان أو مخصص الديون في ضوء النتائج التي تم الحصول عليها من قياس مخاطر الائتمان، ويمكن تكوين هذا المخصص بنسب معينة طبقا لطبيعة كل مستوى من مستويات المخاطر الائتمانية وذلك كما يلي :

مستوى المخاطر الائتمانية	درجة المخاطر الائتمانية	نسبة مخصص الائتمان (من قيمة الديون)
الأول	مخاطر منخفضة	%5
الثاني	مخاطر معتدلة	%8
الثالث	مخاطر مقبولة	%13
الرابع	مخاطر مرتفعة نسبياً	%30
الخامس	مخاطر مرتفعة	%60
السادس	مخاطر مرتفعة جداً	%100

ويتضح من هذا التصنيف لنسب مخصص الائتمان أن الائتمان الجيد تم تكوين مخصصات بنسب منخفضة له بحيث تتناسب مع درجة مخاطرة الائتمانية ،أما الائتمان الغير جيد فقد تم تكوين مخصصات له بنسب مرتفعة بحيث تتناسب أيضا مع مستوي مخاطرة الائتمانية ، ويلاحظ أنه حينما تعتبر المخاطر شبه مؤكدة عند المستوى السادس والذي تقع فيه الديون الرديئة فقد تم تكوين مخصص لها بنسبة 100% وذلك على اعتبار أن هذه الديون تعتبر بالكامل خسائر على المصرف ولا أمل في تحصيلها كونها رديئة .

المبحث الرابع
تطوير الافصاح المحاسبي عن مخاطر الائتمان المصرفي ومخصصه وتطوير تكوين مخصص الائتمان في ضوء الاطار المقترح

بعد بناء النموذج المقترح لقياس مخاطر الائتمان المصرفي وتكوين مخصص الائتمان وذلك خلال المبحث السابق ، يتم في ضوء ذلك النموذج الافصاح عن مخاطر الائتمان المصرفي ومخصصه بشكل مطور .

ويأتي الافصاح المقترح من الباحث عن مخاطر الائتمان المصرفي ومخصصه بما يتماشى مع متطلبات الافصاح الواردة بكل من معياري عرض القوائم المالية رقم (١) ، والافصاح بالقوائم المالية للمصارف والمؤسسات المالية المشابهة رقم (٣٠) وذلك بمعايير المحاسبة الدولية ، فنظرا لأن الائتمان المصرفي هو النشاط الاهم والاغلب بين الانشطة المختلفة التي تقوم بها المصارف ، وهو المصدر الرئيسي لإيراداتها ، وحيث أن هذا النشاط الحيوي لا بد أن يحمل مخاطر وقد تصل هذه المخاطر إلى درجة تؤثر على

سلامة النشاط بل وعلى سلامة المركز المالي للمصرف ، لذا فان هناك ضرورة بالنسبة لجميع مستخدمي القوائم المالية للبنوك من مساهمين ومودعين ومقرضين ، وجهات رقابية من أن يتوافر لديهم افصاحا واضحا وكافيا وتفصيليا عن حجم مخاطر الائتمان المصرفي بالبنك ، والمخصصات التي تم تكوينها تحسبا لمواجهة هذه المخاطر ، ويتماشى ذلك الاتجاه أيضا مع المبادئ المحاسبية التي تؤكد على كفاية الافصاح ووضوحه ، والاهمية النسبية وكذلك السياسة المحاسبية التي تهتم بالحيطة والحذر .

ويرى الباحث أن الافصاح المحاسبي عن مخاطر الائتمان المصرفي ومخصصه في اطار النموذج المقترح لقياس مخاطر الائتمان المصرفي يمكن أن يتم تناولهما بالإيضاحات المتممة للقوائم المالية للبنك ، وذلك بالشكل التالي ، والذي يتناول أيضاً اسلوب تكوين مخصص الائتمان في اطار النموذج المقترح لقياس مخاطر الائتمان المصرفي :

قيمة الائتمان الممنوح للعملاء طبقاً لمستويات المخاطر الائتمانية المصاحبة له

المستوى	قيمة الائتمان*** بالألف دينار	المخاطر الائتمانية	النسبة المئوية لكل مستوى مخاطر الائتمانية
*الأول	٢٦٥٠٠	مخاطر منخفضة	%٢٢
*الثاني	٣٥٤٠٠	مخاطر معتدلة	%٢٩
*الثالث	١٥١٠٠	مخاطر مقبولة	%١٢
**الرابع	١٩٨٠٠	مخاطر مرتفعة نسبيا	%١٦
**الخامس	١١٩٠٠	مخاطر مرتفعة	%١٠
**السادس	١٢٧٠٠	مخاطر مرتفعة جداً	%١١
الاجمالي	**121400**		**%100**

* المستوى من الأول إلى الثالث يمثل الديون الجيدة والمنتظمة .

** المستوى من الرابع إلى السادس يمثل الديون غير الجيدة وغير المنتظمة والديون الرديئة .

*** المبالغ المذكورة هي مبالغ افتراضية لخدمة أهداف البحث

قيمة مخصص الائتمان الممنوح للعملاء طبقاً لمستويات المخاطر الائتمانية المصاحبة له وطريقة تكوينه

المستوى	نسبة تكوين المخصص	قيمة المخصص* بالألف دينار	النسبة المئوية لقيمة المخصص	المخاطر الائتمانية
الأول	%5	١٣٢٥	%٤	مخاطر مرتفعة
الثاني	%8	٢٨٣٢	%٩	مخاطر معتدلة
الثالث	%13	١٩٦٣	%٦	مخاطر مقبولة
الرابع	%30	٥٩٤٠	%١٩	مخاطر مرتفعة نسبياً
الخامس	%60	٧١٤٠	%٢٢	مخاطر مرتفعة
السادس	%100	١٢٧٠٠	%٤٠	مخاطر مرتفعة جداً
الاجمالي		٣١٩٠٠	%100	

على أن يتم بعد ذلك بيان حركة مخصص الائتمان خلال الفترة .

الاستنتاجات والتوصيات

أ- الاستنتاجات :

في ضوء هذا البحث ، فان أهم الاستنتاجات التي استخلصها الباحث هي ما يلي :

1- بالرغم من تناول معايير المحاسبة الدولية ضرورة الافصاح عن المخاطر المختلفة التي يمكن أن تواجهها البنوك ، وكذلك المخصصات التي تقوم المصارف بتكوينها لمواجهة هذه المخاطر خصوصاً المخاطر الخاصة بالائتمان المصرفي والمخصص المكون لمواجهتها إلا أن الافصاح الحالي عن مخاطر الائتمان المصرفي ومخصصه بالقوائم المالية للمصارف التجارية يواجه قصوراً شديداً ولا يفي بواقعه السائد بتقديم صورة واضحة عن مخاطر الائتمان المصرفي ومخصصه.

2- أن اهم أوجه القصور التي يواجهها الافصاح الحالي عن مخاطر الائتمان المصرفي ومخصصه هو عدم بيان حجم مخاطر الائتمان المصرفي بالنسبة للائتمان القائم بالمصرف ، وعدم بيان حجم الديون الجيدة والديون غير الجيدة (الرديئة) ، وهذا عدم تحديد حجم المخصص المكون سواء لمواجهة الديون الجيدة أو المخصص المكون لمواجهة الديون غير الجيدة (الرديئة).

3- أن هناك معايير محددة يمكن الاعتماد عليها من أجل قياس مخاطر الائتمان المصرفي وتكوين مخصص.

4- أنه يمكن قياس مخاطر الائتمان المصرفي من خلال نموذج محدد يعتمد بشكل رئيسي على فكرة "Score System".

5- أن تكوين مخصص الائتمان يمكن أن يكون أكثر سلامة وموضوعية إذا تم بناء على قياس سليم لمخاطر الائتمان المصرفي .

6- امكانية تطوير الافصاح المحاسبي عن مخاطر الائتمان المصرفي ومخصص ، إذا تم في اطار توافر قياس سليم وموضوعي لمخاطر الائتمان المصرفي ليصبح بشكل يفي باحتياجات مستخدمي القوائم المالية للمصارف على نحو أفضل .

ب- التوصيات

في ضوء نتائج البحث فان الباحث يوصي بما يلي :

1- تبني المعايير التي اقترحها الباحث لقياس مخاطر الائتمان المصرفي المصارف التجارية ، والتي تعد اساسا موضوعيا لقياس هذه المخاطر .

2- تفعيل النموذج المقترح لقياس مخاطر الائتمان المصرفي بالمصارف التجارية .

3- الاعتماد على نتائج قياس مخاطر الائتمان المصرفي بالمصارف التجارية في اطار النموذج المقترح في

تكوين مخصصات الائتمان، وذلك حتى تكون هذه المخصصات أكثر موضوعية وسلامة وواقعية .

4- الافصاح عن مخاطر الائتمان المصرفي ومخصصه بالصورة التي اقترحها الباحث في الدراسة وذلك حتى يتم الوفاء بمتطلبات معايير المحاسبة الدولية في هذا الشأن ، وكذلك لتوفير صورة أشمل وأوقع عن هذه المخاطر والمخصصات المكونة لمواجهتها ، مما يوفر رؤية أوضح بالنسبة لمستخدمي القوائم المالية للمصارف .

المصادر :-

1- د. إبراهيم مختار ، التمويل المصرفي – منهاج لاتخاذ القرارات ، مكتبة الانجلو المصرية ، القاهرة ، 1984 ، ص 3 .

- Koch Timothy, Bank Management , 3 rd . Edition (Florida , the Dryden Press , 1995) , p 630 2

3- د. نصر الدين محمد هندي ، " مدي تمشي الافصاح المحاسبي في البنوك التجارية المصرية مع معايير الافصاح العالمية " ، المجلة العلمية ، كلية تجارة أسيوط ، جامعة أسيوط ، العدد 25 ، ديسمبر 1998 ، ص 123.

4- لمزيد من التفاصيل يمكن الرجوع إلي :

- Kieso Donald & Wygandt Jerry , I ntermediate Accounting , John Willey&Sons (N.Y, 1980).

- أسامة محمد عوض ، منحه محمد إبراهيم ، محاسبة البنوك طبقا لمعايير المحاسبة الدولية ، مطابع الولاء الحديثة ، شبين الكوم ، 1997 ، ص 321 .

– د. أحمد حسن عامر ، " مشكلات اعداد القوائم المالية للبنوك المسجلة لدي البنك المركزي المصري في ضوء معايير المحاسبة الدولية والمصرية ، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة ،كلية التجارة ، جامعة عين شمس ، يوليو 1998 ، العدد 3 ، ص ص 357 – 365 .

5- Boynton William& walter kell, Modern Auditing , Sixth Edition (N.Y , John wiley & sons , Inc , 1996) p.43 .

٦– للتوسع يمكن الرجوع إلي :

– د. طارق عبد العال حماد ، إدارة المخاطر (أفراد – ادارات – شركات – بنوك) مخاطر الائتمان والاستثمار والمشتقات وأسعار الصرف ، الدار الجامعية ، الاسكندرية ، 2003 ، ص 241-347 .

– د. نادية أبو فخرة مكاوي ، " تحليل المخاطر المصرفية في البنوك التجارية المصرية (نموذج تجريبي) " ، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة ، كلية التجارة ، جامعة عين شمس ، العدد الثاني ، ابريل 1998.

٧– للتوسع يمكن الرجوع إلي :

- Coleshaw John , credit Analysis – How to Measure and Manage Credit Risk (Cambridge , Wood head – Faulkner limited , 1989) pp. 100-122.

إيهاب محمد أبو خزانة ، " الاطار الفكري للمراجعة الائتمانية بالبنوك التجارية بهدف ترشيد القرارات الائتمانية (دراسة نظرية اختبارية)، رسالة دكتوراه ، كلية تجارة بورسعيد ، جامعة قناة السويس ، 1999 ، ص ص 110-114.

- Koch Timothy , op – cit ,. p . 684. -٨

٩– د. سمير الصبان ، د. وصفي أبو المكارم ، د. عبد الله هلال ، المحاسبة المالية المتوسطة - القياس والتقييم والافصاح المحاسبي ، الدار الجامعية ، الاسكندرية ، 2000 ، ص ص 295-360.

10. Hempel George , Alan coleman& Donald simonson , Bank Management
11. Text and cases (N.Y, John wiley& sons , 1983) p.313.
12. -Hale Roger , credit Analysis – A complete Guide (u.s.A, John Wiley& sons , 1983) pp .80-81.
13. Coleshaw John , Op – cit , pp 97 – 98 .
14. I bid. , p. 106.
15. - I bid., pp .113 – 117